دراسة ميدانية قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية إلى مجلس الوزراء:

اليمن تحتاج سنويا إلى 200 ألف وظيفة لمعالجة البطالة

البطالة في اليمن مرتفعة بسبب عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل

صنعاء/سبأ:

أكدت دراسة ميدانية حديثة أن سوق العمل في اليمن تشهد صعوبات وتحديات قائمة بين جانبي العرض والطلب بسبب ارتفاع النمو السكاني الذي يقابله ارتفاع في نسبة القوى العاملة، حيث من المتوقع أن ترتفع إلى أكثر من 9 ملايين عام 2025م مقارنة بـ4 ملايين و 244 ألف عامل خلال عام 2007م .

وبينت الدراسة التي أعدها قطاع سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول آلية تشغيل العمالة في سوق العمل المحلية والخارجية أن نسبة البطالة في اليمن أصبحت من أعلى المعدلات بالعالم والتي تؤثر نتائجها بصورة سلبية على الاقتصاد والتنمية في اليمن .

وأشارت الدراسة إلى أن عدد العاملين الجدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً يقدر بنحو 200 ألف شخص ما يتطلب توفير 200 ألف فرصة عمل سنوياً علاوة على 24 ألف وظيفة سنوياً لخفض مخزون البطالة التراكمية من سنوات سابقة.

بطالة

وعزت الدراسة ارتفاع نسبة البطالة ونمو حجم القوى العاملة إلى عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل،واستمرار نمو مخرجات التعليم الجامعي الحكومي في تخصصات تفوق حاجة سوق العمل، مع عدم توافق مؤهلات الخريجين العاملين مع متطلبات وظائفهم.

وطالبت الدراسة بضرورة توسيع نظام التدريب مع التركيز على المحافظات والمدن التي تفتقر او تعاني من نقص حاد في خدمات التدريب، ودراسة إمكانية تنظيم دورات تدريب على مهارات جديدة ووضع معايير واختبارات وإجراءات تصديق وطنية موحدة للمؤهلات الجديدة التي تواكب المتطلبات والمتغيرات الاقتصادية في مختلف المجالات.

وشددت على ضرورة تطوير مناهج وبرامج وطنية لكل مهنة، والتوسع في تدريب وتأهيل المدربين داخلياً وخارجياً فبدون التدريب يفشل نظام التعليم، وتوجيه الشباب والفتيات نحو التخصصات التطبيقية المهنية والتقنية حسب احتياجات السوق، والتقليل من التخصصات الإنسانية التي تزيد نسبة البطالة .

وأوضحت الدراسة التي قدمتها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الى مجلس الوزراء اليمني بخصوص الرؤية الخاصة بتشغيل العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجية ان وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تقوم حالياً بالتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة بتطوير وتحديث شامل لوحدة تحليل معلومات سوق العمل ومكاتب التشغيل في المحافظات وتطوير البنية الأساسية وتجهيز المكاتب وربطها بالشبكة المركزية للمعلومات بوحدة تحليل معلومات سوق العمل، وإعداد القوى الوظيفية من خلال التدريب والتأهيل على كيفية تطبيق خدمات التشغيل الحديثة والاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال التشغيل .

وشددت على ضرورة تنظيم آلية عمل لمكاتب التشغيل التي تستقطب العمالة اليمنية الى سوق العمل الخليجية واعتماد عقد العمل المسبق الموحد بحيث يسري على جميع اليمنيين الراغبين في العمل لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتبار التشغيل الخارجي أحد وأهم مفردات الإستراتيجية الوطنية للتشغيل فضلا عن إصدار قرار بإنشاء الهيئة الوطنية للتشغيل او اللجنة الوطنية لتنظيم القوى العاملة مماثلة لما بالسعودية.

وأكدت الدراسة أهمية إلزام مكاتب التشغيل باليمن بوضع لوائح وضوابط داخليه تنظم عمل هذه المكاتب وإصدار كتيبات ونشرات إرشادية تتضمن تعريف الراغبين في الالتحاق بسوق العمل الخليجية بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم وبما يتلاءم مع القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لاستخدام القوى العاملة والصادرة من الجهات المختصة وحفاظا على حق العامل من الضياع او الابتزاز او الانتهاكات التي قد يتعرض لها العمال في الدول المشغلة لهم.

وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء شبكة معلومات بين وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومكاتب التشغيل لعرض كل الوظائف المتاحة ومتابعة الحاصلين على القبول في هذه الأعمال حتى تنظم العملية بشكل شفاف والتنسيق مع وزارة التعليم الفني بشأن تدريب وتأهيل وإعداد مجموعة من المتدربين والعمال المهرة في مختلف التخصصات وفقاً لاحتياجات سوق العمل الخليجية، فضلا عن التواصل مع الجهات الخليجية ذات العلاقة للمساهمة والمشاركة في تقديم الدعم للمعاهد الفنية لتأهيل القوى العاملة الماهرة حسب احتياجات السوق الخليجية.

كما نوهت الدراسة بأهمية دور القطاع الخاص في الداخل والخارج ومساهمته في وضع الرؤية الخاصة بتشغيل واستيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجية والتدريب والتأهيل والمشاركة في مسح الاحتياجات المطلوبة والتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية لتلبية هذه الاحتياجات وإعطاء الأولوية للعمالة اليمنية بعد القوى العاملة الوطنية،ووضع برامج تدريبية مشتركة بين اليمن ودول مجلس التعاون لتبني مجموعة من السياسات والبرامج .

وفي هذا الصدد أنجزت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني دراسة ميدانية بخصوص رؤيتها الخاصة بتشغيل العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجية من الناحية التعليمية والمهنية .

وأكدت الدراسة ضرورة توفير التمويل المادي لرفع كفاءة المدربين بالمعاهد وتحسين أوضاع المتدربين مهنيا ودعوة قيادات الغرف التجارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأبرز الشخصيات الاستثمارية ووكلاء الشركات لعرض احتياجاتهم في مختلف التخصصات، وفي ضوئها يتم تدريب وتأهيل كوادر يمنية في تلك الاحتياجات .

وشددت الدراسة على ضرورة استثناء العمالة اليمنية من نظام الكفيل، وتسهيل منح تأشيرات الدخول، والإعفاء من الرسوم المفروضة على استقدام العمالة اليمنية، والبدء باستقبال العمالة اليمنية غير المؤهلة في المجالات الخدمية كتعبير أولي عن الرغبة في استقبال عمالة بمهارات عالية .

ونوهت بضرورة حل مشكلة التعليم الأساسي والثانوي لأبناء اليمنيين في بعض دول الخليج مادامت اليمن عضوا في المجلس في مجال التعليم.

وبينت الدراسة المعالجات التي يجب ان تتم لضمان جودة عمالة يمنية في سوق العمل الخليجية أهمها وضع استراتيجيات وسياسات تعليمية كفيلة بالاستثمار في نوعية المخرجات التي تتطلبها سوق العمل المحلية والإقليمية.

وأكدت أن التطورات التي تشهدها سوق العمل في دول الخليج وتنامي الطلب على المهارات النوعية بدأت تجذب الكفاءات اليمنية المؤهلة والمدربة في عدد من المجالات الأكاديمية والهندسية والطبية وتقنية المعلومات ما يتطلب العمل على وضع سياسة وطنية بعيدة المدى لسوق العمل والتشغيل تتحمل مسئولية وضعها وتنفيذها كافة الأطراف ذات العلاقة بالجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص.

مطالبة دول الخليج باستثناء العمالة اليمنية من نظام الكفيل وتسهيل تأشيرات الدخول

دور الجمعيات في خدمة المجتمع

رياض شمسان

في ظل النهج الديمقراطي الرائد الذي ينعم به شعبنا بقيادة الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية وفي إطار منظمات المجتمع المدني تم إنشاء الكثير من الجمعيات التنموية والخيرية والاجتماعية والتي بلغ عددها حوالي (1500) جمعية في مختلف محافظات الوطن اليمني الكبير.

ومن خلال متابعتنا لأنشطة هذه الجمعيات نجد أن معظمها متقاعسة عن القيام بالمهام المناطة بها وغير ملتزمة بتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها بينما نجد أن بعض الجمعيات نشطة وحريصة على تحقيق أهدافها المنشودة، ومنها على سبيل المثال (جمعية الأغابرة والأعروق الاجتماعية الخيرية) و(جمعية محافظة الحديدة الاجتماعية التنموية الخيرية) و(جمعية ذروان الاجتماعية الخيرية في عتمة بذمار) .. هذه الجمعيات - نقولها بدون مجاملة أو مبالغة جمعيات نموذجية تعمل دوماً بكل جدية واجتهاد من أجل تحقيق أهدافها الإنسانية على أرض الواقع، من خلال تلك الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي وتعزيز روح التعاون بين الناس ومساعدة الفقراء ودعم ورعاية الشباب والمرأة والطفل والإسهام بدور فاعل في محو الأمية وإقامة الدورات التدريبية في مجال التعليم والصحة واللغة الانجليزية والكمبيوتر والخياطة، وإقامة الفعاليات الثقافية وتكريم المبدعين والمبرزين، وإقامة الأعراس الجماعية وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي تسهم في تنمية المجتمع .. ونذكر هنا التعاون الكبير الذي تقدمه جمعية الأغابرة والأعروق لمنتسبيها وغيرهم من الأهالي المقيمين بجوار مقر الجمعية بالعاصمة صنعاء وذلك بفتح القاعة الكبيرة لهم بمقر الجمعية لإقامة احتفالات الأعراس ومجالس العزاء مجاناً تعاوناً من الجمعية معهم.

حقاً إن هذه الجمعيات تستحق كل الشكر والتقدير وكذا الدعم المادي والمعنوي من الجميع، وبالتالي نأمل من بقية الجمعيات المتقاعسة أن تحذو حذو هذه الجمعيات النموذجية، لأن المسؤولية الوطنية والإنسانية تحتم عليهم القيام بها بكل أمانة ومصداقية، أما إذا كانت قيادات هذه الجمعيات غير قادرة على تحمل المسؤولية، فلماذا لا تفسح المجال لغيرها من القيادات الجديدة بتحمل المسؤولية والخروج بهذه الجمعيات من ركودها.

وهنا نتساءل عن موقف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من هذه الجمعيات ، لماذا لا تتخذ الوزارة الإجراءات القانونية بحقها؟! وذلك بتعليق صرف الدعم المالي المقرر لها ومساءلة تلك القيادات المتقاعسة وتأنيبها وحثها على إنجاز المهام المناطة بها والإسهام الفاعل في خدمة المجتمع؟!.

29 مليارا و85 مليوناً قيمة صادرات الحديدة من المنتجات المختلفة العام الماضي

الحديدة/ احمد كنفاني:

بلغ اجمالي قيمة صادرات محافظة الحديدة من الأسماك والمنتجات الزراعية والسلع المختلفة المسجلة في إحصائيات غرفة تجارة وصناعة الحديدة خلال العام الماضي 29 ملياراً و85 مليوناً و583 ألفاً و35 ريالاً.

وأوضح مدير عام فرع الغرفة في المحافظة الأخ محمد عبدالواحد الحطامي أن قيمة الصادرات الموزونة بلغ 27 ملياراً و870 مليوناً و696 ألفاً و455 ريالاً.

وأشار إلى أن الصادرات السمكية احتلت المرتبة الأولى بمبلغ تجاوز الـ 12 مليار ريال وصادرات الموز 3 مليارات و269 مليوناً و453 ألفاً و973 ريالاً والمشروبات المتنوعة بمبلغ أكثر من مليارى ريال والجلود في المرتبة الرابعة بقيمة مليار و900 مليون و471 ألفاً و258 ريالاً، وسجلت بقية السلع الأخرى من الفواكه والخضروات والبقوليات والمعادن والبلاستيك والصناعات المختلفة ما قيمته 7 مليارات ريال.

ونوه الحطامي بانه تم تصدير هذه المنتجات إلى أكثر من 50 دولة عربية وآسيوية وأوروبية وأمريكية.

وأكد أن النشاط التجاري والصناعي في المحافظة يشهد تنامياً متزايداً بحسب المؤشرات وهناك الكثير من الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الغرفة للمتعاملين معها في كافة المجالات ومنها التصدير.

وأشاد بجهود ودعم رئاسة الغرفة والعاملين في تذليل الصعوبات والارتقاء بمستوى الأداء بما يخدم قطاع الصناعة والتجارة في المحافظة.

كورنيش الحديدة

(785) مستفيداً من برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر في الحديدة العام الماضي

الحديدة/أحمد الكنفاني:

قدم برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر في محافظة الحديدة خلال العام الماضي (785) تمويلاً لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر بقيمة بلغت (154) مليوناً و(252) ألفاً و (899) ريالاً .

وأوضح مدير فرع البرنامج في المحافظة الأخ / عثمان العيدروس أن البرنامج يهدف إلى الانتقال بعمله من طرق المساعدة للمستفيدين إلى الاعتماد على الذات.

وأشار إلى أن من ضمن المشاريع التي أسهم البرنامج في تمويلها خلال الفترة المذكورة (328) مشروعا خدميا وإنتاجيا و استهلاكيا بالإضافة إلى (457) مشروعاً تجارياً صغيراً وأسهمت في توفير فرص عمل جديدة لأكثر من (1500) مستفيد بلغت استفادة المرأة منها 66 ٪.

وأكد العيدروس في تصريح لـ" 14 أكتوبر " أن البرنامج وفي إطار خطته للعام الجاري 2010م سيقوم بتنفيذ عدد من المشاريع ومنها تمويل المرحلة الثانية من مشروع قارب لكل صياد مع ملحقاته بعد استكماله للمرحلة الأولى بكلفة (15) مليون ريال استفاد منها (15) صياداً وكذا تمويل أكثر من (100) مشروع صغير.

ونوه عثمان العيدروس مدير فرع البرنامج في المحافظة بأن تقديم التمويلات للمشاريع يتم وفق إجراءات ميسرة وبضمانات غير معقدة ويأتي ذلك في إطار هدف البرنامج الإستراتيجي وهو المساهمة بفاعلية في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر بين أوساط شرائح المجتمع.

تقديراً لجهوده في تغطية الفعاليات والأنشطة المدرسية ورياض الأطفال

روضة (البراعم) تكرم الزميل محمد الجرادي رئيس قسم الإعلام التربوي في المعلى

أثناء تكريم الجرادي من قبل الأطفال

جانب من الحضور في التكريم

عدن/14 أكتوبر:
تصوير/مصطفى شاهر:

كرمت روضة البراعم يوم أمس الأول الزميل الإعلامي والتربوي المعروف محمد الجرادي رئيس قسم الإعلام التربوي في إدارة التربية والتعليم بالمعلى لجهوده المتميزة في نشر أخبار الفعاليات والأنشطة المدرسية ورياض الأطفال في مختلف مدارس محافظة عدن.

وقد جاء تكريم الزميل الجرادي ضمن عدد من الشخصيات تم تكريمها من قبل أطفال روضة البراعم بمناسبة انقضاء العام 2009م وحلول العام 2010م.

يشار إلى أن قسم الإعلام التربوي في إدارة المعلى والذي يرأسه الزميل الصحفي والتربوي محمد الجرادي يعد من أنجح أقسام الإعلام التربوي على مستوى المحافظة وقد عمل على تغطية وإبراز كافة الأنشطة التعليمية والتربوية في المديرية والمحافظة.

مديرية حالمين تتسلم مواد كهربائية لمشروع الكهرباء

حالمين/عادل قائد:

وصلت إلى مديرية حالمين يوم أمس الأول ثلاث شاحنات محملة بمواد كهربائية وأعمدة وواحد وعشرين مولداً لمشروع كهرباء جبل حالمين بتمويل من مشاريع كهرباء مياه الريف والذي تبلغ كلفته "300" مليون ريال.

الأخ/ خالد عبد الله مطلق مدير عام مديرية حالمين أوضح لـ "14 أكتوبر" أن هذه المواد وصلت يوم الخميس الماضي لافتاً إلى أن الهيئة الإدارية للمجلس المحلي ومحافظ المحافظة عقدا الأسبوع الماضي لقاءاً لمناقشة احتياجات المديرية من المشاريع في مجالات المياه والكهرباء والطرقات وتم التوجيه لاعتماد المرحلة الثانية لمشروع مياه جبل حالمين الإسعافي لمواجهة الجفاف وتوفير الأنابيب لمشروع مياه عاصمة المديرية وفي مجال الطرقات تم الإعلان عن مناقصة لمشروع طريق نقيل المعدي الذي سيتم العمل فيه قريباً، وأوضح أنه تم في اللقاء أيضا التوجيه باعتماد وتنفيذ كافة المشاريع المتعثرة مطلع هذا العام.

وكان في استقبال المواد الكهربائية مدير عام المديرية خالد مطلق ومحمد عبد الله مسعد أمين عام المجلس المحلي بالمديرية.